

امر دفاع رقم (٣١) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة (د/٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

○○○○○○

بناء على ما اقتضته السلامة العامة ، ولحاجة الأمن العام الفورية الماسة لوضع اليد على قطع الاراضي ذوات الأرقام (٣ ، ٧٨ ، ٧٩) من الحوض رقم (١٠ - ظهر الطهور) من اراضي مدينة عمان : أمر - بالاستناد الى المادة (د/٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ - بالاستيلاء على القطع المذكورة ، وذلك ريثما يتم استملاكها حسب الاصول وفق قانون الاستملاك .

١٩٦٦/١/٢١

رئيس الوزراء
وصفي التل

تصحيح خطأ مطبعي

١ - وردت المادة التي تلي المادة الخامسة في نظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستعملها رقم (٦) لسنة ١٩٦٦ المنشور في العدد ١٨٩٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٠ بمادة خامسة مكتوبة خطأ ، لذا يقتضى التنويه بحيث تصحح مادة سادسة .

٢ - سقطت سهواً عبارة (قانون استقلال القضاء) من الفقرة هـ من المادة ١٣٣ من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٣٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١/١٦ .

تضاف العبارة المذكورة الى الفقرة المشار اليها بعد كلمة (لغايات) الواردة فيها مباشرة .



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ٢ تموز سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩٣٤

المفردات

صفحة		
١٢٣٢	قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦	قانون الصحة العامة
١٢٥١	قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٦	قانون مؤقت معدل لقانون رسوم طوابع الواردات
١٢٥٢	نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٦	نظام معدل للنظام المالي
١٢٥٣	نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦	نظام الكلية الحربية الملكية المعدل
١٢٥٥	نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٦	نظام معدل لنظام الملاوة الفنية لاطباء الحكومة البيطريين
١٢٥٦	أمر دفاع رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٦	صادر عن رئيس الوزراء

هكذا من الله

قانون الصحة العامة

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موزع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦

قانون الصحة العامة

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

تعريف

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

- (الملكية) الملكية الاردنية الهاشمية
- (الوزارة)وزارة الصحة
- (الوزير)وزير الصحة او من ينوبه
- (المدير)مدير صحة المحافظة او اللواء ويمارس صلاحيات الطبيب وواجباته
- (الطبيب)اي طبيب صحة موظف في وزارة الصحة ويشمل طبيب البلدية
- (الطبيب المجاز)اي شخص مجاز بممارسة الطب بمقتضى هذا القانون .
- (طبيب البلدية)اي طبيب موظف في اي مجلس بلدي او قروي
- (الدائرة) دائرة الصحة .
- (المنطقة المحلية) المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة الامانة او منطقة المجلس البلدي او المجلس القروي
- (المجلس البلدي) المجلس المشكل بمقتضى قانون البلديات ويشمل مجالس الامانات .
- (المجلس القروي) المجلس المشكل بموجب قانون ادارة القرى او اي قانون يخل محله .

(الحاكم الاداري) المحافظ او المتصرف او مدير القضاء او مدير الناحية .
(الموظف المفوض) اي مفتش صحة او مأمور صحة او مأمور صحة بلدي او اي موظف مفوض من المدير خطياً .

(السلطة المحلية) المجلس البلدي او المجلس القروي .
(الأرض) تعني الأرض وما عليها كما تشمل المياه والاقنية والابار والحفر .
(بناء) اي دار او محل تجاري او انشاء قائم على الأرض مأهولا كان او غير مأهول كما تشمل اي قسم من البناء او ملحقاته .
(المقار) تعني الأرض والبناء كما عرفا اعلاه .
(العمل) اي مصنع او ورشة او مكان عمل .
(السفينة) اي باخرة او زورق شرعي او بخاري واية وسيلة نقل مائي .
(وسيلة النقل العمومية) أي نوع من وسائل النقل ذات العجلات التي تسير او تجر بواسطة القوة الميكانيكية او الحيوانات .

(المسؤول) فيما يتعلق بالمقار
تعني المالك او الشريك او الشخص الذي يشغل المقار او ذلك القسم منه او الذي يتولى ادارته او الاشراف عليه او الوكيل عن أي عن هؤلاء .

فما يتعلق بالسفينة
الربان او الشخص الموكول اليه امرها او الاشراف عليها .

فما يتعلق بالمستشفى
(حسب تعريفه في المادة ١٦) تعني صاحب المستشفى او مديره او المسؤول عن ادارته .

فما يتعلق بالشركة
رئيس مجلس الادارة او احد القائمين على ادارتها .

(الشوارع) كل طريق او ميدان او ساحة او ممر نافذ او غير نافذ يملك الجمهور حق المرور فيه او العبور اليه ، وتشمل ايضاً كل الطرق الواقعة تحت او فوق الجسور العامة وكل طريق او ممر مستعمل او يراد استعماله لتأمين الوصول الى دارين او اكثر سواء كان للجمهور حق المرور فيه ام لم يكن وتعتبر جميع الاقنية والجساري والاعنابيد الواقعة على جانبي اي شارع قسماً منه :

- (بلدة) القرية التي فيها مجلس محلي .
- (قرية) اي قرية ليس فيها مجلس بلدي او محلي .
- (النهار) المدة الواقعة ما بين طلوع الشمس وغروبها .

هذا من الأعمال

الفصل الثاني

احكام عامة

- المادة ٣ - الوزارة مسؤولة عن الشؤون الصحية في المملكة بما في ذلك الخدمات الوقائية والعلاجية ، وعليها ضمن امكانياتها - نشر التوعية الصحية بالوسائل المتوفرة لديها والعمل على مكافحة الامراض ومنع سريانها وتوفير اسباب التأمين الصحي للمواطنين .
- المادة ٤ - يزود المسؤولون الوزارة بجميع المعلومات المتعلقة بالولادات والوفيات وحالات الامراض المعدية والكوارث الطبيعية فور وقوعها .

الفصل الثالث

دفن الموتى

- المادة ٥ - مع مراعاة الاحكام المتعلقة بعمليات الولادة والوفاة الواردة في قانون الاحوال المدنية او اي تشريع آخر لا يجوز دفن الموتى الا نهائياً وفي الاماكن المخصصة للدفن وفق الانظمة التي تصدر بذلك .
- المادة ٦ - للمحافظ او المتصرف بناء على اسباب صحية او فنية يقدمها مدير الصحة ان يمنع احداث اي مقبرة في اية مدينة او بلدة او قرية او ان يوقف الدفن في ابي مكان معين .
- المادة ٧ - ١ - لا يجوز فتح اي قبر او رفع او نقل اية جثة منه الا باذن من الطبيب او بأمر من المدعي العام لغايات التحقيق واكتشاف الجرائم .
- ٢ - للطبيب المسؤول او لاي موظف مفوض مسبقاً من قبل المدير ان يتخذ الاجراء اللازم مسبقاً من اجل منع سريان الامراض الوهابية قبل دفن الميت .
- ٣ - تجلس الوزراء ان يضع الانظمة الخاصة بنقل الموتى من بلد الى اخر في المملكة او من المملكة الى خارجها وبالعكس .
- المادة ٨ - يجوز تخصيص غرفة او اكثر للموتى في اية مدينة او بلدة او قرية او انشاء هذه لأكثر من بلدة او قرية واحدة ، كما يجوز اجراء تشريح الجثة في هذه الغرفة اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وفي جميع الحالات يكون للوزارة حق الاشراف على هذه الغرف .

الفصل الرابع

الامراض المعدية

- المادة ٩ - لغايات هذا الفصل يكون للافظاء والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه :
- (التطهير) - اطلاق الجراثيم المعدية او صديد الامراض السارية او الحشرات الناقلة للجراثيم المعدية .
- (المخالط) - الشخص الذي اختلط او يشبهه الطبيب بأنه معرض للاتصال بشخص مصاب بمرض معد .
- (المصاب) - كل شخص يكون مصاباً بمرض معد او في حالة يكون معها انتقال العدوى بواسطته .
- (مرض معد) - كل مرض يمكن انتقاله للغير وبشكل خطراً على الصحة العامة .
- (المزول) - عزل الشخص المصاب او مخالط له في مستشفى العزل او في منزل او حيمة او مكان معزول على الوجه ويقتضى الشروط التي يقرها المدير .

المادة ١٠ - ١ - منعاً لسريان الامراض المعدية او انتقالها بين المدير او الطبيب او من ينتدبانهم خطياً ان يقتضى ان مكاناً او بيت خلال النهار اذا اشتبه ان فيه اصابة بمرض معد وله ان يقوم بتطهير ذلك المكان واتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بالحد من انتشار العدوى .

٢ - اذا وقعت اصابات بالكوليرا او التيفويد او الباريثويد او الدبرانتاريا او باي مرض وبائي اخر فعلى الوزارة والمدرء واطباء الصحة اتخاذ كافة التدابير الضرورية والاحتياطية لايقاف المرض بما في ذلك مراقبة مصادر المياه الخاصة والعامة والاشراف عليها .

٣ - يحظر تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون استعمال المواد او الاشياء او الاكسنة الموبوءة التي يشتبه ان تنقل المرض كما يحظر وضعها في متناول الغير او تحت تصرفهم .

المادة ١١ - يزول للمصاب بمرض معد - اذا كان العزل ضرورياً - ويكون العزل بالطريقة التي يقرها المدير او الطبيب بحيث يمنع تعرض غير المصابين للمرض .

المادة ١٢ - أ - على كل طبيب او طبيب مجاز اشرف او اشترك في معالجة اي مصاب ان يبلغ المدير خلال ١٢ ساعة من علمه بالاصابة الا اذا رأى الوزير وجوب تبليغ مثل هذه الحالة فوراً وعلى المدير ان يقوم بتبليغ ذلك للوزارة .

ب - يجوز للوزير ان يطلب من اي طبيب مجاز ان يزوده بالمعلومات التي لديه حول اي مرض او اصابه .

المادة ١٣ - ١ - منعاً لتفشي مرض قد ينتج عن فضلات الانسان او عن الحماري العامة او الخاصة ، او نتيجة لاي سبب اخر فيجوز للمدير او الطبيب ان يكلف المسؤول بإنشاء مرافق صحية والامر باجراء مايلزم للمحافظة على الصحة العامة خلال المدة التي يبينها المدير او الطبيب .

٢ - اذا تخلف المسؤول عن تنفيذ ما امر به خلال المدة المعتبرة ، فالمدير او الطبيب ان يتخذ الاجراءات المذكورة على الوجه الذي يراه على ان تحصل التكاليف كلها او جزء منها من المسؤول وبالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية الا اذا كان من المتعذر تحصيل اية اموال منه بسبب فقره الشديد . ان مقدار التكاليف هو المبلغ الذي اتفق فعلاً ويكون قرار المدير بهذا الشأن هو المقدار الحقيقي .

المادة ١٤ - أ - اذا تبين للمدير او الطبيب لدى اجراء المعاينة او نتيجة التحليل او بناء على اخبار موثوق ان الالابان او منتجاتها ملوثة او مضرّة بالصحة ، فالمدير او الطبيب ان يأمر بمنع توزيع اربيع او استهلاك هذه المواد ولها ان يأمر باطلائها منها للضرر .

ب - ويجوز لها دخول على البائنة واجراء الفحوصات على الاشخاص العاملين فيه واتخذ العينات من اجل اكتشاف مصدر التلوث ومنعه .

المادة ١٥ - اذا ظهر ان المملكة او ابي جزء منها قد اصبح مهدداً بمرض وبائي فعلى الوزير ان يتخذ الاجراء السريع لمنع او مقاومته والاعلان عنه ونشره في الجريدة الرسمية وله صلاحية اتخاذ كافة الاجراءات مساهمة منه في القضاء على الوباء ، وتشمل هذه الصلاحيات عزل المصابين او المعرضين للاصابة او المشكوك في اصابهم ، والتطعيم والتلقيح ، والمعالجة ، والتفتيش واتلاف المواد الملوثة ودفن الموتى ، ومنع الانتقال والاستيلاء مقابل تعويض عادل على المائي ووسائل النقل للمدة التي تقتضيها الضرورة .

هكذا من المأهول

الفصل الخامس

للمستشفيات ودور التمريض

المادة ١٦- إبقاء العناية المقصودة من هذا الفصل تعني كلمة (مستشفى) كل مستشفى أو بيت نقاعة أو دار للتمريض وكل عمل يستعمل أو معد لقبول الأشخاص المصابين بأي مرض أو متى جسيما في أو عاهة جسيما أو عقلية أو قبول النساء عند الولادة من أجل معالجة أو تمريض هؤلاء الأشخاص سواء كان ذلك باجر أو بدونه.

المادة ١٧- لا يجوز لأي مستشفى أن يباشر عمله إلا بعد تسجيله في الوزارة .

المادة ١٨- لا تسجل الوزارة أي مستشفى إلا إذا كان موافقا للمستوى المطلوب بموجب الأنظمة .

المادة ١٩- للوزير أو وكيله والمدير أو الطبيب أن يقوم بتفتيش أي مستشفى للتأكد من أنه يزاوِل أعماله على الوجه المطلوب .

المادة ٢٠- ١ - إذا تبين للوزير أن المستشفى أو أي قسم منه لا يقدم تعليماته على الوجه المطلوب ، أو أصبح غير صالح لممارسة المهام الموكولة إليه ، فعليه أن يوجه إخطاراً خطياً إلى المسؤول عن المستشفى يطلب منه فيه إزالة الأسباب المشكو منها خلال المدة المعنية في الإخطار على أن لا تقل عن شهر واحد من تاريخ التبليغ إلا إذا نشأت حالة استثنائية تستدعي الإجراء العاجل من أجل الحفاظ على الصحة العامة فيصرف النظر عن هذا الإخطار .

٢ - تبلغ نسخة من هذا الإخطار إلى مجلس نقابة الأطباء لإبداء الرأي .

٣ - إذا لم يفتح الوزير خلال المدة المعنية في الإخطار أن أسباب الشكوى قد أزيلت كلها أو أزيل بعضها بشكل لم يكتب به فله أن يعيد توجيه الإخطار للمرة الثانية يعلن فيه عن رغبته في انفصال المستشفى أو أي قسم منه خلال مدة لا تقل عن شهر واحد .

٤ - بعد مرور مدة الشهر الثاني لمجلس الوزراء بعد مرور شهر من تبليغ الإخطار الثاني بناء على تسبب الوزير أن يقرر انفصال المستشفى أو أي قسم منه وللمدة التي يراها مناسبة .

٥ - للمسؤول عن المستشفى حق الطعن في قرار مجلس الوزراء خلال مدة شهرين من تاريخ تبليغه القرار المذكور ولا يجوز انفصال المستشفى أو أي قسم منه إلا بعد مرور المدة المذكورة أو صدور قرار المحكمة ما لم تكن الحالة استثنائية كما هو مبين في الفقرة الأولى من هذه المادة ، ومع ذلك يبقى حق الطعن قائماً .

الفصل السادس

التعليم والتلقيح

المادة ٢١- ١ - على والد كل مولود أو وليه أو الشخص الموكول امره إليه أن يعمل خلال (٦) شهور من تاريخ ولادته على تطعيمه ضد الجدري وتلقيحه ضد السعال الديكي (الشقيقة) والتيتانوس والدفتيريا إلا إذا أصدر الوزير أمراً بخلاف ذلك وعلى الطبيب أن يصدر شهادة تحضر بوقسوح التلقيح أو التطعيم في حالة نجاحه .

٢ - للوزير أن يأمر بمعاودة التلقيح والتطعيم على فترات يحددها بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٢- بالإضافة للصلاحيات المخولة إليه في المادة السابقة للوزير أن يأمر بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية فرض التطعيم أو التلقيح في أية منطقة يحددها ضد أي مرض معد أو يشكل خطراً على الصحة العامة .

المادة ٢٣- لا يستثنى أي رسم أو اجور عن التلقيح أو التطعيم الذي يخرجه موظفو الصحة .

المادة ٢٤- مع مراعاة أحكام قانون العقوبات ، كل شخص تسبب عن قصد منه بنقل العدوى إلى الغير ، وكل طبيب أو موظف أو كل إليه أمر التطعيم أو التلقيح إهمال القيام بمهمته أو تسبب في نقل العدوى أو المرض إلى الغير يعتبر أنه ارتكب جرماً معاقباً عليه .

الفصل السابع

الحجر الصحي

المادة ٢٥- ١ - للوزير وفق تعليمات صادرة بمقتضى الأنظمة أن ينظم الحجر الصحي في المملكة لمنع تسرب الأمراض الوبائية إليها عن طريق البر أو البحر أو الجو ومنع انتقالها إلى البلاد الأخرى .

٢ - تتولى مصلحة الحجر الصحي معاينة السفن والطائرات ووسائل النقل العمومية والخصومية بالإضافة إلى أية صلاحيات أخرى كما هو مبين في المادة (١٥) .

المادة ٢٦- مع مراعاة أي قانون أو اتفاقية دولية أو اتفاقية تكون الدولة ملزمة بها ، يقرر مجلس الوزراء الرسوم التي تجب استيفاؤها والقيود التي يرى وضعها بموجب أنظمة تنفيذاً لتعليمات هذا الفصل .

الفصل الثامن

الناطق الصحية

المادة ٢٧- مع مراعاة أحكام أي تشريع آخر ، على كل مسؤول عن عقار :

١ - أن يحافظ على نظافة هذا المكان أو ملحقاته سواء كان ذلك في المنطقة المحلية أو في القرية .

٢ - وعلى من يقطن في القرية أن يرفع الأقدار وينقل النفايات والكتاسات وأي شيء آخر من القاذورات الموجودة في العقار إلى المكان الذي يعينه الطبيب أو الموظف المختص وفي حالة عدم تعيينه إلى مكان غير مأهول لا يسبب مكرهه للآخرين أو يضر بالصحة العامة .

المادة ٢٨- إذا وجدت أي أقدار في أي من الأماكن المذكورة في المادة السابقة يخطر المالك أو المشغل أو المسؤول من قبل الطبيب أو موظف الصحة المختص بأن يقوم بإزالة الأقدار ونقلها للمكان المسمين والعمل بما يتطلبه الإخطار خلال (٢٤) ساعة من تاريخ تبليغه فإن تخلف يعتبر أنه اقترف جرماً يعاقب عليه وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٢٩- يحظر على أي كان أن يحدث أو يطرح أو يترك أوساخاً أو نفايات في الشوارع سواء كان ذلك في المنطقة المحلية أو في القرية .

هذه من الأعمال

الفصل التاسع المكافحة الصحية

المادة ٣٠- إبقاء الغاية المقصودة من هذا الفصل تعتبر الأمور التالية مكافحة صحية /

- أ - كل عقار أو جزء من عقار انشئ أو كُنت طريقة استعماله على وجه مضى بالصحة العامة .
- ب - أية نقايات أو أوساخ وكل حفرة أو قناة أو مجرى أو بالوعة أو بئر أو مرحاض أو مزبلة أو ملبحة أو مخبز أو أنون أو ما شابه ذلك ، تكون على درجه من النظافة أو في حالة أو في موقع قد يؤدي الى إلحاق الضرر بالصحة العامة .
- ج - كل أسطبل أو زريبة أو أي مكان آخر معد لايواء الحيوانات بحيث يالحق أو يحذر أن يلحق الضرر بالصحة ، وكل حيوان يحفظ أو يترك في مكان أو على كيفية يؤدي أو قد يؤدي الى إلحاق الضرر بالصحة العامة .
- د - كل مادة أو عناية أو شيء أو رائحة أو صوت أو دخان أو غبار أو فضلات أو حالة أو مكان يضر أو يمكن أن يضر بالصحة العامة أو يلحق بالأذى بالآخرين .
- هـ - أي عمل أو حرفة يلحق الأذى أو الضرر بصحة الآخرين أو يلدأر على وجه من شأنه أن يلحق الضرر بصحة الذين يعملون فيه أو المجاورين له .

المادة ٣١- ١ - إذا تبين للمدير أو الطبيب وجود مكرهه صحية ترتب عليه أن يرسل اشعارا الى الشخص المسؤول عن تلك المكرهه أو من كان مسببا لها يخبره فيه بموجب إزالة المكرهه خلال المدة التي يراها كافية .

٢ - إذا تخلف الخطر (بنفع الطاء) عن تنفيذ ما يحظر به يكون قد اقترف جرما يعاقب عليه وفق احكام هذا القانون .

٣ - للمحكمة المختصة بالإضافة الى الصلاحيات المأولة لها بموجب هذا القانون أن تقرر أيضا إزالة المكرهه أو اقفال أهل على نفقة المخالف إذا لم يقم هو بذلك خلال المدة التي يبينها يسري حكم الفقرة (٢) من المادة (١٣) من أجل تقدير النفقات ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك .

الفصل العاشر المجاري

المادة ٣٢- يكون للافظاظ الواردة لتأيات هذا الفصل المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

فضيلات -

كل ما يصرف على شكل سائل من المنازل أو المحلات التجارية أو المؤسسات العامة أو الخاصة أو المطاعم أو المصانع .

شبكة المجاري -

شبكة المجاري التي تسيل فيها الفضلات والأوساخ والمياه القذرة وكل ذلك جمع والتفتيش ومعالجة الضخ وما شابه ذلك .

التدابير الداخلية-

الأتائب التي تمر بها الفضلات والقاذورات والسوائل داخل المنازل والمحلات التجارية والمطاعم والمؤسسات العامة والمصانع .

محطة التنقية :

الانشاءات التي تصرف اليها الفضلات بقصد تنقيتها أو إزالة المواد الصلبة أو الذائبة فيها .

صاحب الشبكة -

كل مالك أو شريك لشبكة المجاري أو التدبيلات الداخلية أو محطة التنقية وكل مسالك أو شريك في العقار الذي تقع فيه شبكة المجاري أو التدبيلات الداخلية أو محطة التنقية أو وكيل ذلك المالك أو الشريك وتعي أيضا المجلس البلدي أو المجلس القروي ومدير ادارة الشركة .

المادة ٣٣- ١) لا يجوز انشاء شبكة مجاري أو محطة تنقية أو أحداث إيه تغييرات فيها خارج مناطق التنظيم وحدود البلديات ما لم تكن هذه الانشاءات متفقة والانظمة الصحية الموضوعة لهذه الغاية .

٢) مع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة ، لا تصدر الموافقة ما لم يتحقق للوزير أن الخطط والمواصفات لهذه الشبكات ووسائل صيانتها متفقة مع المستوى الصحي اللائق على أن يؤخذ بعين الاعتبار متطلبات سلطة المياه المركزية أو أية سلطة معنية أخرى .

المادة ٣٤- للوزارة حق الاشراف على جميع شبكات المجاري ووضع الانظمة واصدار الاوامر من أجل الحفاظ على الصحة العامة .

المادة ٣٥- تخضع التدبيلات الداخلية وكيفية اتصالها بالمجاري العامة الى القواعد التي تحدد بانظمة توضع لهذه الغاية ، اما في المناطق التي لا توجد فيها مجاري عامة فيجب أن تكون تلك القواعد متفقة مع متطلبات الصحة العامة .

المادة ٣٦- اذا ظهر أن المجاري الخاصة أو العامة أو التدبيلات الداخلية في أي مكان قد أصبحت تهدد الصحة العامة أو لا تتفق مع متطلبات الانظمة المعمول بها في حينه فللمدير أو الطبيب أن يتخذ كافة الاجراءات اللازمة بشأنها كما لو كانت مكرهه صحية رغم صدور إذن أو تصريح سابق بشأنها .

المادة ٣٧- يعتبر صاحب الشبكة مسؤولا عن أي امر يتخلف احكام هذا الفصل .

الفصل الحادي عشر

الحرف والصناعات والباعة المتجولون

المادة ٣٨- تتناول احكام هذا الفصل /

١ - الباعة المتجولون وكافة الاشخاص الذين يتساقطون عملا أو حرفة لها أثر في الصحة العامة بسبب اتصالهم أو عملهم بالمواد والاطعمة والآلات التي يمكن أن تضر بالصحة العامة أو تنقل الامراض أو بسبب اتصال هؤلاء بالجمهور .

٢ - جميع الاعمال والحرف والصناعات التي لها اساس أو أثر بالصحة العامة وتشمل استعمال المسواد المشمة على اختلاف انواعها .

٣ - الاماكن العامة المملوكة لارتداد الناس :

المادة ٣٩ - ١ - يحظر تعاطي أي عمل أو حرفة أو صناعة بمقتضى المادة السابقة الابتصرح صادر عن المدير أو الطبيب.
٢ - لا يصدر التصريح ما لم تراعى الشروط الصحية المنصوص عنها في هذا القانون أو بموجب نظام صادر بمقتضاه.

٣ - للمدير أو من يقوم مقامه أن يلغي التصريح المعلق وفق الفقرة الأولى من هذه المادة إذا اقتنع أن الشروط كلها أو بعضها لم تعد قائمة والمدير أو من يقوم مقامه أن يعيد العمل بالتصريح إذا أزيلت الأسباب التي أدت إلى الإلغاء.

المادة ٤٠ - أن التصريح بمحد ذاته لا ينول الأشخاص مزاوله الأعمال المشار إليها في المادة (٣٨) مما لم يكن مقرراً بترخيص من الدائرة المعنية بعد دفع الرسم وما لم يكن متفقاً مع التشريعات المعمول بها.

المادة ٤١ - مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها ، لا يصدر الترخيص إلا بعد موافقة السلطات والدوائر الحكومية المعنية .

المادة ٤٢ - تنفيذاً لغايات هذا الفصل ، يقع لأى موظف حصة ضمن نطاق عمله أن يقدم في أى وقت من أوقات النهار بالتمشي على الأماكن والأشخاص المذكورين في المادة (٣٨) وإذا ظهرت للموظف أسباب تخلفه على الاعتقاد بأن عملاً أو حرفة ما تراول في أى مسكن فيحق له دخول ذلك المسكن باذن مسن صاحبه أو بموافقة خطية من المدعي العام .

المادة ٤٣ - ١ - بالرغم مما ورد في هذا الفصل يجوز للمجلس البلدى أو للسلطة الادارية ان يحدد الأماكن التي يجوز للبائع المتجول تعاطي عمله ضمنها .

٢ - وتعني عبارة (البائع المتجول) كل شخص يبيع أو يوزع سلماً أو يضاع معرفته للبيع أو بتعاطي حرفة أو صناعة في أى شارع أو مكان خلاف الدكاكين .

المادة ٤٤ - للمدير أو الطبيب قبل أو بعد اعطائه التصريح أن يقوم بفحص الباعة المتجولين والمسؤول وفقاً لقرارات ب، ج من المادة (٣٨) لتأكد من أن حالتهم الصحية تسمح لهم بمزاولة أعمالهم أو الاستمرار فيها .

الفصل الثاني عشر

مكافحة الماريا

المادة ٤٥ - ١ - الوزارة مسؤولة عن مكافحة الماريا واستئصالها من المملكة ويتعاون المسؤولون عن المقار مع الوزارة للوصول إلى هذه الغاية .

٢ - تتخذ الوزارة كافة الاجراءات الكفيلة بمنع تولد البعوض ويلزم ابلاغ الوزارة عن كل حالة لم تصل إلى علمها وفقاً لما ورد في المادة (١٠) .

المادة ٤٦ - ١ - على كل مسؤول عن أى بيت أو مكان أو بالوعة أو مرحاض أو قناة أو حوض أو بستان أو أرض تحت الرى أو بئر أو مستنقع أو بحيرة أو حاويز، أو بركة أن يتخذ التدابير والاحتياطات الضرورية للحيلولة دون تولد البعوض فيها .

٢ - أن اكتشف بؤس البعوض أو برقاهه أو البعوض الحى في أى مكان من الأماكن المبنية اعلام بشكل دليلاً أولياً على أن المسؤول لم يتخذ التدابير والاحتياطات الكافية لمنع تولد البعوض .

المادة ٤٧ - ابقاء لغاية المقصوده من هذا الفصل ومع مراعاة احكام الفصل الرابع من هذا القانون ، يجوز لاي موظف من موظفي الصحة ان يدخل في أى وقت معقول من اوقات النهار لأى مكان للعمل أو لاعطاء الامر بالعمل على ازالة اسباب وجود البعوض أو تولده شريطة عدم دخول الاماكن المساهولة الا باذن من المسؤول عنها أو بموافقة المدعي العام .

المادة ٤٨ - للمدير أن يأمر باخذ عينة من دم أى شخص يشتبه بإصابته بالماريا ، وله أيضاً اتخاذ الاجراءات الطبية لمعالجة المصابين بالماريا .

الفصل الثالث عشر

الصحة العقلية

المادة ٤٩ - ينشأ في المملكة مستشفى أو أكثر للأمراض العقلية ، كما يجوز في حالات الضرورة القصوى تخصيص قسم من أى مستشفى لهذه الغاية وفي كلا الحالتين يعين طبيب اختصاصي أو أكثر مع العدد اللازم من الموظفين .

المادة ٥٠ - ١ - يقبل المصابون بالأمراض العقلية لمعالجتهم في المستشفيات أو في الاقسام المخصصة ، لذلك اما اختياراً أو جبراً ويجوز ادخال المصاب جبراً اذا توافرت حالة من الحالات الثلاثة التالية :

- أ (إذا كان من الضروري معالجته داخل المستشفى أو القسم .
- ب (إذا كانت معالجته ضرورية لحياة الآخرين منه .
- ج (إذا صدر امر من المحكمة بذلك بناء على بينة طبية وفي هذه الحالة لا يخرج إلا بأمر منها .

ويشترط في الحالتين أ ، ب ما يلي :

- ١ (أن يسبق ذلك طلب موجه إلى المدير .
- ٢ (أن تصدر شهادة من طبيب مختص تؤيد مضمون هذا الطلب الذي يحال اليه من المدير .
- ٣ (موافقة اخيرة من المدير أو من يقوم مقامه .

٢ - للمدير المستشفى أو الطبيب المعالج اخراج المصاب أو المريض من المستشفى متى شفي أو أصبحت حالته تسمح بذلك ويعلم ذوو المريض والمدير بتاريخ المغادرة .

المادة ٥١ - باستثناء الحالة المبينة تحت الفقرة ج من المادة السابقة ، إذا اقتنع الوزير ان الأسباب الموجبة لادخال المصاب جبراً إلى المستشفى غير متوفرة فله الحق بأن يأمر بإخراجه أو إبقائه داخله .

الفصل الرابع عشر

ترخيص المهن الطبية

المادة ٥٢ - ١ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى أية مهنة صمية أو طبية أو أية حرفة مرتبطة بها ما لم يحصل على ترخيص بذلك من الوزير وفقاً للقوانين والأنظمة الموضوعة .

٢ - (أ) تشمل المهن الطبية والصحية مزاوله الاعمال التالية :

الطب ، طب الأسنان ، الصيدلية ، المختبرات الصحية ، فحص البصر ، تجهيز النظارات الطبية ، القبالة ، التريض ، التخدير ، استعمال الاشعة السينية واجهزة التشخيص والمعالجة الصحية وأية مهنة أو حرفة طبية أو صمية أخرى تضاف إليها بموجب قانون أو نظام .

هكذا من الأشغال

ب) يعتبر الشخص انه يمارس المهنة الطبية او الصحية اذا جرى الفحص او تظاهر بان في وسعه فحص المريض او تشخيص مرضه او معالجته او وصف الادوية له او توليد النساء او القيام بأي عمل او خدمة من الخدمات التي يقوم بها عادة بحكم عمله او مهنته احد الاشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة .

ان اعطاء عقاقير او وصفات طبية تأخير او القيام بمعالجة الغير بأي شكل كان ، او حيازة اي شخص لمعدات او ادوات طبية او علاجية او لقنادير من العقاقير تزيد على حاجته او حاجة عائلته بشكل دليلا اوليا على ان الشخص يمارس المهنة الطبية او الصحية .
ج) ولغايات هذه المادة تعني كلمة مريض يقدم نفسه للمعالجة او اجراء الفحص في اي من الامور المشار اليها في هذه المادة .

المادة ٥٣ - ١ - مع مراعاة قانون نقابات الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان او التي تشرع آخر لا يجوز اصدار اي رخصة لأي شخص يتعاطى الاعمال المبينة في المادة السابقة الا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في نظام يصدر هذه الماية وصدور موافقة من مجلس نقابة المختص (ان وجد) على انه يجوز للوزير ان يصدر الرخصة المطلوبة بغض النظر عن عدم موافقة مجلس النقابة اذا كانت لديه اسباب كافية تبرر اصدار الرخصة ، ويجلس نقابة المختص ان يعلن في قرار الوزير لى لدى محكمة العدل العليا وفق القانون .

٢ - للوزير ان يشترط في الرخصة التي يصدرها لاول مرة على ان يعمل الطالب في اية مؤسسة او دائرة حكومية لمدة تحدد بنظام يصدر هذه الغاية وان تخلف عن القيام بشروط الرخصة او خالف احكام النظام فللوزير ان يلغي الترخيص الصادر عنه .

٣ - لمجلس الوزراء اصدار نظام يحدد فيه عدد الاطباء والاشخاص المشتغلين في المهنة الطبية او الصحية المعرفة اعلاه في كل مدينة او بلدة في المملكة كما يجوز زيادة هذا العدد من وقت الى آخر وفقاً لمتطلبات الحال .

٤ - تزود الوزارة نقابة الاطباء والجمعيات المختصة ان وجدت بالمعلومات عن كسل رخصة تصدرها بموجب هذا القانون .

المادة ٥٤ - ١ - للوزير ان يلغي الرخصة الصادرة عنه او يوقف العمل بها للمدة التي يراها على ان يبين في هذا الالغاء او الايقاف السبب او الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا الاجراء .

٢ - استنادا لهذا القانون يصدر نظام يحدد فيه الاسباب التي تخول الوزير الغاء الرخصة الممنوحة او ايقافها بالنسبة لكل مهنة او عمل مشار اليه في المادة (٥٢) :

٣ - لكل من خلفه حيف من اي اجراء صادر بموجب هذه المادة ان يطلب الغاء القرار الى محكمة العدل العليا خلال (١٠) يوما من تاريخ تبليغه وينظر في الطلب وفقا للاصول والقوانين المعمورة .

المادة ٥٥ - على من يتقدم للحصول على رخصة لمزاولة عمل من الاعمال المشار اليها في المادة (٥٢) ان يرفق مع طلبه الشهادة او الاوراق الباثية التي تؤهله لممارسة المهنة المطلوبة وعلى جهة الترخيص ان تتحقق من ان هذه الشهادة والاوراق الباثية صحيحة وان الطالب كفوء من جميع الوجوه لتعاطي العمل المطلوب ممارسته .

المادة ٥٦ - عند تنفيذ احكام هذا الفصل تراعى احكام قوانين نقابات الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان او اي تشريع اخر يتعلق بالمهنة والاعمال المشار اليها في المادة (٥٢) على انه ليس في هذا القانون ما يلغى اي حكم من احكامها ما لم تتعارض مع احكام هذا القانون .

الفصل الخامس عشر

قواعد اخرى لممارسة المهنة الطبية

المادة ٥٧ - تكون العيادات الطبية والمكاتب متفقة والانظمة التي تصدر من وقت لآخر من حيث استيفائها للشروط الصحية والاجهزة الضرورية وعدد الغرف ومن حيث نوع العمل ، والوزارة الحق في تفتيشها في اي وقت معقول .

المادة ٥٨ - باستثناء العيانات الطبية يجوز للطبيب ان يبيع العقاقير والادوية بالاسعار المحددة عندما لا تكون هناك صيدلية او مكان مصرح له ببيعها .

المادة ٥٩ - أ - يسمح لطالب الطب في السنتين الاخيرتين من سني دراسته في احدى الجامعات المعترف بها بممارسته الطب لدى احدى المستشفيات او العيادات لغايات التدريب شريطة ان يكون ذلك التدريب تحت اشراف طبيب مرخص .

ب - يسمح للطبيب الاخصائي ولو لم يكن مقبلاً في الاردن ان يقوم في حالات الضرورة باجراء عملية خاصة او تقديم المشورة الطبية حتى ولو لم يكن مرخصاً في المملكة .

المادة ٦٠ - تنقيد امور الدعاية والاعلان المتعلقة بالمهنة والاعمال المبينة في المادة (٥٢) بالانظمة والتعاينات التي تصدر لهذه الغاية .

المادة ٦١ - لمجلس الوزراء تنسيب من الوزير ان يصدر قراراً يحدد بموجبه عدد العيادات او الاماكن الاخرى التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية في اية منطقة معينة بما في ذلك المختبرات الطبية وذلك من اجل توزيعها توزيعاً يتفق مع متطلبات الصحة العامة .

المادة ٦٢ - أ - يجوز اجهاض الحامل في مستشفى مرخص او في دار لتوليد من اجل الحفاظ على صحتها شريطة /
١ (ان يسبق ذلك موافقة خطية من الحامل باجراء العملية .

٢ (ان يشهد طبيبان مرخصان على ان العملية ضرورية للمحافظة على صحة الحامل على ان يكون احد الطبيبين قد جرى او اشترك في اجراء العملية

ب - على المسؤول عن المستشفى او دار لتوليد ان يسجل في قيوده اسم الحامل وتاريخ اجراء العملية ولوعها وان يحتفظ لمدة عشر سنوات بالموافقة الخطية الصادرة عن الحامل وبشهادة الطبيبين .

ج - تزود الحامل بشهادة مصدقة من المدير او المسؤول عن المستشفى او دار لتوليد تتضمن المعلومات المبينة في الفقرة السابقة .

على الرغم مما ورد في قانون العقوبات لا تلاحق الحامل ولا يعتبر الشخص او الاشخاص الذين أجروا او اشتركوا في اجراء عملية الاجهاض وفقاً لما تقدم انهم اقترفوا جريمة اجهاض .

هذه من الأعمال

الفصل السادس عشر

المواد الغذائية والعلاجات

المادة ٦٣ - يكون للاملاط والمبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

شخص اى فرد او شركة او جمعية او هيئة معنوية او هيئة رسمية او شبه رسمية .

وتعني لفظة (طعام) ما يلي /

أ - كل مادة او جزء منها يستعملها الانسان للاكل او الشرب ما عدا العقاقير الطبية والماء .

ب - اية مادة تدخل عادة او تستعمل في تركيب طعام الانسان او تحضيره وتشمل البهارات والتوابل والمخللات والحلويات .

ج - العلكة .

وتعني عبارة (عقار طبي) ما يلي /

أ - المواد المتعارف عليها في دستور الادوية الرسمي والانكليزي والافرنسي والاميركيه المصري ، او

ب - اى مادة تستعمل في تشخيص او شفاء او معالجة او تنظيف او منع اى مرض في الانسان او الحيوان او

ج - اية مادة غير الاطعمة قصد بها التأثير على جسم الانسان او الحيوان من حيث البيئة او الوظائف ، او

د - اية مادة تستعمل كجزء من المواد المعينة في البنود أ ، ب ، ج ، من هذا التعريف .

المواد الاضافية /

اي مادة تضاف الى الاطعمة وينتج او يتوقع ان ينتج عن اضافتها ان تصبح بصورة مباشرة او غير مباشرة جزء من الاطعمة او تؤثر في ميزاتها وتشمل اى مادة تضاف في عمليات الانتاج او التصنيع او التحضير او المعالجة او التلوين او التكهة او اللب او النقل او الحفظ وتشمل اى مصدر اشعاعي يستعمل في هذه العمليات ويشترط في هذه المواد الاضافية ان تكون متعارفا عليها بين الخبراء وموافقاً عليها من الوزير ولا تشمل المبيدات الكيماوية في اولى اى سلعة زراعية ختام .

وتشمل كلمة (بيع) ما يلي /

أ - الصنع ، التحضير ، التعليب ، النقل ، التساؤل ، التعبئة .

ب - العرض

ج - الجيازة او التخزين بقصد البيع .

د - التوزيع .

هـ - الهبة او التبرع .

(الدستور الطبي)

مجموعة رسمية تحوى على المواصفات الكيماوية والحيوية والفيزيولوجية والصيدلانية ، وكل ما يشق منها من المستحضرات التي تستعمل في مداواة او وقاية الانسان او الحيوان او النبات لاجراء الاختبارات .

(رقعة)

اى بيان ظاهر مكتوب او مطبوع او مصور مثبت مباشرة على مادة غذائية او على الاناء او الغلاف المحتوية على تلك المادة او مرفق بها او مرزوم معها .

المادة ٦٤ - تعتبر الاطعمة انما مشوشة في الحالات التالية /

أ - اذا احتوت على اية مادة سامة او مادة ضارة فيها عدا المبيدات الكيماوية بالمقادير الصحية اللازمة شريطة ان لا تضر بصحة الانسان او الحيوان .

ب - اذا كانت غير سليمة او ملوثة او متعفنة او متحللة او غير نقية او غير صالحة او كان اى جزء منها كذلك .

ج - اذا كان قد تم انتاجها او نقلها او تحضيرها او تعبئتها او حفظها في اوضاع او ظروف غير صحية جعلتها ملوثة او جعلتها غير سليمة ومضرة بالصحة .

د - اذا وجدت انها نتاج حيوان مريض ، او حيوان نفق قبل الذبح .

هـ - اذا كان الاناء الذى يحتويها مصنوعاً من اية مادة تؤثر على محتوياته وتجعلها ضارة بالصحة العامة .

و - اذا جرى تمريضها الى مصدر اشعاعي واصبحت غير صالحة للاكل او الاستهلاك .

٢ - أ - اذا زعت او استخلصت منها اى من موادها الاصلية ذات القيمة المكونة لها الا اذا اعلن عن ذلك للجمهور او كان مسموحاً به .

ب - اذا جرى استبدال جزء من موادها ولم يعلن عن ذلك للجمهور او لم يسمح به قانونياً .

ج - اذا كان هناك نقص او تلف او عيب في المواد الغذائية او في المواد الملوثة لها .

د - اذا اضيف الى الطعام مادة ولم تكن ضارة من شأنها ان تقلل من نسبة المادة الغذائية فيها بقصد جني الربح .

٣ - اذا كانت من الحلويات او المشروبات التي تحتوي على اية مادة ضارة او يجعل ان تكون ضارة او التي تتكون بشكل رئيسي من مادة غير مغذية باستثناء الحالات المصرح بها الا ما كان ضاراً منها ولا تشمل الببالة (العلكة) .

٤ - اذا كانت دون المقاييس والمواصفات المعان عنها .

٥ - اذا كانت تحتوي على هرمونات بصورة تضر بالصحة او تؤذي صحة الحامل :

المادة ٦٥ - يعتبر الطعام انه موصوف وصفاً كاذباً في الحالات التالية /

١ - أ - اذا كانت رقعته غير صحيحة او مضلله او

ب - اذا عرض للبيع تحت اسم طعام اخر او

ج - اذا كان تقليداً لطعام اخر ، الا اذا احتوت رقعته وبشكل واضح على كلمة « تقليد » مع ذكر اسم الطعام المقلد مباشرة بعد كلمة تقليد او

د - اذا كان الوعاء مصنوعاً او مهيئاً او معبأ بشكل مضلل :

٢ - اذا كان بشكل طرد الا اذا احتوت رقعة على /

أ - اسم ومكان المنتج او للمبيء او الموزع او ،
ب - بيان المحتويات بالوزن او القياس او الارقام .

٣ - اذا كانت الكلمة او البيان او المعلومات المطلوب وضعها على الرقعة بموجب هذا القانون ، غير ظاهرة بصورة واضحة يجعلها مقروءة ومفهومة الى الشخص المعادي حسب الظروف المتضادة للشراء والاستعمال .

٤ - اذا عرضه او ادعى عارضه بانه صنع وفق مقاييس موضوعة بانظمة وثبت بانه دون تلك المقاييس .
٥ - اذا احتوى اية مادة اصطناعية منكهة او ملونة او اية مادة كيميائية حافظة الا اذا كانت رقعة تبين تلك الحقائق وان وجودها يتماشى مع مضمون او تعليمات هذه المادة .

المادة ٦٦ - يعتبر العقار الطبي منشوشاً في الحالات التالية /

١ - أ - اذا احتوى على مادة قلوية او متفككة او متحللة .
ب - اذا جهز وحفظ او عبيء او غلف او صنع بشكل غير سليم او تحت ظروف غير صحية مما قد يؤدي الى تلوينه او جعله ضاراً بالصحة .
ج - اذا كان الوعاء مصنوعاً كاليا او جزئياً من مادة سامة او ضارة مما قد يؤدي الى جعل محتوياته ضارة بالصحة .

٢ - اذا كان من العقاقير الوارد ذكرها في اللسانير الطبية الرسمية ، وكانت مواصفاته ، من حيث القوة والنقاوة والجودة ادنى مما ينص عليه ذلك الدستور ، ولا يعتبر العقار منشوشاً اذا اختلفت قوته ونقاوته وجوده عما جاء في الدستور الطبي القانوني وذكر ذلك الاختلاف بوضوح على رقعة وغلافه ان كان له غلاف .

٣ - اذا كان لا ينطبق عليه منطق البند (٢) من هذه المادة وكانت مواصفاته من حيث القوة والنقاوة والجودة دون المقاييس التي يزعم انه يشتمل عليها .

٤ - اذا اضيف للعقار او مزج بآية مادة بحيث تؤدي الى تخفيض قوته العلاجية ونوعيته .
استيفاء لأغراض هذا القانون يجب ان يسلك على الرقعة اسم الدستور الطبي السليبي الصنع بموجب ذلك العقار .

المادة ٦٧ - يعتبر العقار الطبي موصوفاً وصفاً كاذباً في الحالات التالية /

١ - اذا كانت الرقعة كاذبة او مضللة بآية حال من الاحوال او اذا كانت العبوة لا تحمل رقعة تبين /
أ - اسم ومكان الصانع او الموزع او للمبيء .

ب - بيان صحيحة عن كمية المحتويات بالوزن او بالحجم او بالعدد .
٢ - اذا كانت اية كلمة او جملة او معلومات اخرى مما يجب بيانه بمقتضى هذا القانون غير ظاهرة او مقروءة من الشخص المعادي .

٣ - اذا كان معداً للاستعمال البشري ويحتوي على اية كمية من مادة غدرة او منومة او اي مشق كيميائي من هذه المواد ، اذا كان من مثاله احداث ادمان او تعويد ما لم نحو رقعة اسم وكية ونسبة تلك المادة او المشتق شريطة ان تحمل الرقعة ايضاً عبارة :
(انتبه - قد يؤدي الى الاعتقاد) .

٤ - اذا لم يشر اليه باسم معترف به في دستور طبي رسمي ولم تحمل رقعة /

أ - الاسم العام او الشائع للعقار اذا توفر ذلك او

ب - اذا كان مركباً من مادتين او اكثر ولم يذكر اسم الجواهر الفعالة لكل مادة مع بيان نوعه وكميته .

٥ - اذا لم تحمل الرقعة

أ (تعليمات كافية عن كيفية الاستعمال و

ب (غليرا كافياً عن انخطاره (اذا وجدت) في حالات مرضية معينة او عند اعطائه للأطفال ومقدار الجرعة ومدة الاستعمال .

٦ - اذا كان يوحي بانه عقار معترف به في دستور طبي رسمي ولم يكن معبئاً ويعمل رقعة كما هو مطلوب في ذلك الدستور .

٧ - اذا كان العقار تضعف قوته بمرور الزمن ولم تحمل رقعة يبينها بذلك .

٨ - أ - اذا عبيء بوعاء مضلل بصيغته او شكله او بتعبئته او

ب - اذا كان العقار تقليدياً لعقار آخر ولم تحمل رقعة ما يدل على ذلك او

ج - اذا عرض للبيع تحت اسم عقار آخر .

المادة ٦٨ - ١ - كل من صنع طعاماً او عقاراً طبياً منشوشاً او موصوفاً وصفاً كاذباً يعتبر انه ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون .

٢ - كل من باع او عرض او اعد للبيع طعاماً او عقاراً طبياً منشوشاً او موصوفاً وصفاً كاذباً وهو يعلم انه كذلك يعتبر انه ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون .

يتع على عاتق المشتكى عليه في هذه الفقرة عبء اثبات عدم علمه بوجود الغش او الوصف الكاذب وتطبيق احكام هذه المادة عندما تتعارض مع احكام المواد ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ من قانون العقوبات .

٣ - كل من روج او نشر او اشترك في نشر الوصف الكاذب لاي طعام او عقار منشوش كان او موصوفاً وصفاً كاذباً عن علم منه بذلك يعتبر انه ارتكب جرماً خلافاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٦٩ - ١ - على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر الوزير ان يصدر امراً خطياً يمنع بيع او تناول او تداول الاطعمة او العقاقير الطبية المنشوشة او الموصوفة وصفاً كاذباً اذا ثبت له ان هذا الاطعمة او العقاقير ضارة او يحتمل ان تكون ضارة بالصحة وله ان يأمر بحجزها وعدم التصرف بها او حفظها في المكان الذي يبينه الى ان تصدر المحكمة قراراً بشأنها .

٢ - بالإضافة الى العقوبات الاخرى تقرر المحكمة مصادرة واتلاف الاطعمة والعقاقير المشار اليها في الفقرة السابقة .

هذا من الأعمال

٣ - للوزير أن يطلب من أي مصنع أو من أي مستورد لأي طعام أو عقار طهي خلال المدة التي يعينها بيان المسائل التالية /

أ - التركيب أو المعادلة الكيميائية .

ب - إيضاحات عن طريقة استعمالها .

ج - أي معلومات أخرى لها علاقة بالصحة .

ولا ي موظف مختص أن يأخذ عينه من أجل التحليل دون مقابل .

المادة ٧٠ - ١ - إذا طرأ على الطعام أي تغيير في قيمته الغذائية وإن أصبح غير ضار بالصحة . فلا يجوز عرضه للبيع إلا بمواصفات جديدة تبين وضعه الحالي .

٢ - وإذا طرأ تغيير على العقار الطبي قلل من قيمته العلاجية أو أصبح عديم الفائدة يجوز للوزير أن يصدر أمرا خطيا يمنع تداوله أو يجمعه .

الفصل السابع عشر

مياه الشرب

المادة ٧١ - يكون للافظاظ الواردة ادناه المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

مصادر المياه -

جميع مصادر المياه السطحية والجوفية بما في ذلك الانهار والجداول والوديان والبحيرات والبرك والخزانات والينابيع والآبار ومياه الأمطار .

ماء الشرب -

الماء الصالح للشرب والاستهلاك المنزلي ولصناعة المواد الغذائية الخالي من كسل تلوث كيميائي أو جراثيمي أو طبيعي .

شبكة المياه -

جهاز توريد وتوزيع المياه ، وتشمل جميع انابيب المياه الرئيسية او الفرعية التي تستعمل لفتح المياه وجمعها واسالتها وجميع الخزانات العامة ومحطات التنقية والتعقيم ومحطات الضخ .

صاحب مصدر المياه - او صاحب شبكة المياه -

كل مالك لمصدر أو شبكة مياه يشمل المجلس البلدي والمجلس القروي أو أي شريك للمالك كسا تشمل كل شخص أو هيئة مسؤول أو مسؤوله عن شركة ما .

المادة ٧٢ - ١ - على الوزارة ضمن جميع إمكانياتها أن تتحقق من أن مياه الشرب صالحة من الناحية الصحية إما كان مصدرها ومن أن المياه غير الصالحة لاستهلاك بشكل يضر بالصحة العامة .

٢ - تحقيقا لمسئولية العامة ، صلل جميع للوزارات والدوائر والمؤسسات الأهلية والمحلية والمجالس ان تتعاون مع الوزارة .

المادة ٧٣ - ١ - تمنح مياه الشرب لاشراف الوزارة ومراقبتها من حيث صلاحيتها للاستهلاك .

٢ - أ) للوزير باسم يصدره ، أن يمنع بيع أو عرض أو استهلاك أو توزيع أية مياه اذا ظهر انها غير صالحة للاستهلاك او كانت مفسدة بالصحة العامة .

ب) يبقى امر المنع قائم الى أن تصبح المياه صالحة للشرب .

المادة ٧٤ - ١ - مع مراعاة القوانين الموضوعية المتعلقة بالمياه وتوزيعها واستهلاكها ومن أجل المحافظة على الصحة العامة ، ومنعا لتلوث مياه الشرب وضمن هذه الغايات فقط ، لا يجوز إنشاء أية شبكة مياه مالم تتم المصادقة على الخطط والمواصفات من قبل /

أ) الوزير او وكيل الوزارة او من ينوب عنه في حالة غيابه

ب) أية وزارة أخرى او سلطة او دائرة حكومية أنيط بها هذه الصلاحيات ولغاية المحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأمراض يكون لوزارة الصحة حق الاشراف الكامل على هذه الشبكة عند انشائها او بعد ذلك

٢ - تحقيقا للغايات المبينة في هذا الفصل وضمن الحدود المبينة اعلاه لا يجوز ربط أية شبكة مياه خاصة او عامة بأية شبكة مياه أخرى كما لا يجوز إجراء أي تغيير رئيسي أو جوهري في شبكة توزيع المياه مالم تتم المصادقة وفقا لما تقدم .

المادة ٧٥ - ١ - تراقب الوزارة وتقدم الارشادات عند انشاء اماكن لجمع الفضلات او عند انشاء بالوعة او حفرة في أي مكان يؤثر او يحتمل أن يؤثر من ناحية صحية على مياه الشرب او على مصادر المياه ، وللمدير أن يأمر خطيا بمنع انشائها او في حالة وجودها بآزالتها كلياً أو جزئياً اذا ظهر فيه ان هذه الانشاءات ضارة او يحتمل أن تضر بمياه الشرب او بمصادر المياه .

٢ - اذا تخلف المالك او المسؤول عن تنفيذ الاوامر ضمن المدة المحددة في الامر فللمدير ان يتخذ كافة الاجراءات اللازمة على نفقة المالك او المسؤول .

٣ - على كل من يعلم بوقوع تلوث لمياه الشرب ان يبلغ المدير او الطبيب بذلك .

المادة ٧٦ - يكون صاحب مصدر المياه او صاحب شبكة المياه مسؤولاً عن أية مخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٧ - حرصا على تحقيق الاهداف الصحية المذكورة في هذا الفصل ، للوزارة ان تقوم بنفسها او ان تخول أية وزارة او دائرة او مؤسسة أخرى بالقيام بمعاينة واختبار وفحص المياه وفتيش اعمال شبكة المياه وان تخولها بالقيام بجميع الاعمال المنوطة بها بمقتضى هذا الفصل على ان تبقى الوزارة في جميع الحالات مسؤولة عن التثبيث من ان المياه صالحة للشرب .

الفصل الثامن عشر

المادة ٧٨ - تتعاون كافة الوزارات والدوائر والهيئات والمجالس كل ضمن إمكانياتها واختصاصها مع وزارة الصحة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٩ - ١ - كل من يخالف احكام هذا القانون او أي نظام صادر بمقتضاه يعاقب بالحبس من اسبوع الى ستة اشهر وبالغرامة من خمسة دنانير الى مائتي دينار او بكليتا هاتين العقوبتين .

٢ - مع مراعاة ما نص عليه صراحة في هذا القانون يجوز للمحكمة ان تقرر اقفال المحال للمالك وللدة التي تراها وان تعطي الامر الذي تستصوبه وبالشكل الذي تراه من أجل تنفيذ احكام هذا القانون وغاياته او لمنع الضرر وحفظ للصحة العامة .

٣ - عند فرض العقوبة وفقاً لاحكام هذا القانون لا يجوز تطبيق احكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ .

هكذا من الأشهر

المادة ٨٠ - أ - مجلس الوزراء ان يضع الانظمة من اجل /

١ - فرض الرسوم واستيفائها وطريقة تحصيلها .

٢ - بيان المتطلبات والشروط الواجب توافرها عندما يفرض القانون وجوب الحصول على رخصة او اذن او تصريح للمباشرة في اي عمل او حرفة .

٣ - تنفيذ احكام هذا القانون او اي امر يتعلق بما انطوى عليه او انبثق عنه .

٤ - التأمين الصحي .

ب - للوزير ان يصدر التعليمات والاورام من اجل تنفيذ احكام هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه .

المادة ٨١ - تلغى القوانين التالية وما الحق بها من ذبول وما طرأ عليها من تعديلات الى المدين الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون وتعتبر الذبول والانظمة الصادرة بموجب تلك القوانين كأنها صادرة بموجب هذا القانون ما لم تتعارض معه والى ان تستبدل بالنظمة اخرى .

أ - قانون الصحة لسنة ١٩٢٦

ب - قانون الصحة الفلسطيني لسنة ١٩٤٠ .

المادة ٨٢ - ١ - يعتبر نظام التأمين الصحي رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٥ ونظام التأمين الصحي رقم (١٢٦) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاتها كأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .

٢ - يبقى العمل بقانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته سارية المفعول الى ان يلغى او يستبدل بتشريع آخر باستثناء ما تعارض صراحة مع هذا القانون .

المادة ٨٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٦/٥/٢٣

أحمد بن طلال

وزير المالية
وزير العدل
رئيس الوزراء
وزير الدفاع
وصفي التل

وزير المواصلات
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
لفضل الدقمني

وزير المواصلات
وزير الاقتصاد
وزير الاشغال العامة
وزير الترية
ميناء طيران سكك
الوسطاني
وزير الزراعة بالوكالة
والتعليم
سعيد الدجاني
حاتم الوحي
مجي الخطيب
دوقان المنلاوي
احمد ابو قورة

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
وزير
الانشاء والتعمير
اكرم زعير
الاجارية
تصفيت كمال
عبد الحميد شرف

نور الدين الخليل ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٨ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل وتعديلاته كقانون واحد . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند (٢) من الفقرة (٢) من جدول الرسوم رقم (١) الملحق بالقانون الاصل باضافة العبارة التالية بعد كلمة الشكات الواردة فيه :-

«المسحوبة على حسابات الشركات والمؤسسات العامة» .

المادة ٣ - يعدل جدول الاعفاءات رقم (٢) الملحق بالقانون الاصل باضافة الفقرتين التاليتين الى آخره :-

٢٣ - الشكات الفردية المسحوبة على حسابات الافراد لدى البنوك العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية .

٢٤ - شكات المسافرين الصادرة في المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها .

١٩٦٦/٥/٢٨

أحمد بن طلال

وزير المالية ووزير
الاعتماد الوطني بالوكالة
عز الدين المنقي
رئيس الوزراء
وزير الدفاع
وصفي التل

وزير المواصلات
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
عبد الوهاب الخالدي

وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة
وزير الترية والتعليم
ميناء طيران سكك
سعيد الدجاني
مجي الخطيب
دوقان المنلاوي
احمد ابو قورة

وزير دولة
لشؤون رئاسة الوزراء
وزير
الانشاء والتعمير
اكرم زعير
تصفيت كمال
عبد الحميد شرف

هكذا من الأشغال

- ج - يشطب ما جاء في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
 «و- اذا بلغ مجموع تفنييه في السنة الدراسية الواحدة مدة ثلاثة اشهر ولاسباب صحية او خمسة واربعين يوماً متواصلة .
 د - باضافة الفقرة (ح) الجديدة التالية اليها : -
 «ح- اذا لم يحصل التلميذ العسكري على معدل علامة النجاح في موضوع الكفاءة القيادية في نهاية السنة الدراسية » .
 المادة ٧ - يضاف فصل جديد الى النظام الاصيلي تحت اسم (الفصل العاشر) كما يلي : -

الفصل العاشر

المادة ٤٤ - يشكل مجلس رحمة في الكلية الحربية الملكية من الضباط المذكورين ذلياً : -

- ١ - آمر الكلية
- ب - مساعد آمر الكلية
- ج - رئيس المدربين العسكريين
- د - رئيس قسم الدراسات العلمية
- هـ - قائد السرية صاحبة العلامة

المادة ٤٥ - صلاحيات مجلس الرحمة : -

- أ - النظر في النتائج التي حصل عليها تلاميذ الدورة في نهاية السنتين الدراسيتين .
- ب - النظر في المواضيع التي اخفق فيها التلميذ العسكري بعد اداء فحص الاكال واضافة خمس علامات لكل موضوع اخفق فيه اذا وجد ذلك متناسباً .
- المادة ٨ - يعدل رقم الفصل العاشر من النظام الاصيلي بحيث يصبح (الفصل الحادي عشر) كما يعاد ترقيم المادتين (٤٤ و ٤٥) بحيث يصبحان (٤٦ و ٤٧) .

١٩٦٦/٥/٢١

أحمد بن طلال

وزير	وزير	رئيس الوزراء
المالي	العدل	وزير الدفاع
عز الدين المقي	سمعان حواد	وصلي التل
وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
برق وبريد	وزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
فصل الدقعموني		عبد الوهاب المجالي
وزير المواصلات	وزير	وزير الاشغال العامة
ميناء طيران سكك	الاقتصاد الوطني	وزير الزراعة بالوكالة
سعيد الدجاني		يحيى الخطيب
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الخارجية	الانشاء والتعمير
محمد طوقان		الاعلام
		عبد الحميد شرف

أحمد بن طلال

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
 وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٦٦
 تأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام الممدودة الفنية لطباط

الحكومة البيطريين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الممدودة الفنية لطباط الحكومة البيطريين لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصيلي بشطب ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
 ب (الطبيب المعين في وظيفة لا تتصل بموضوع اختصاصه .

المادة ٣ - يضاف ما يلي الى النظام الاصيلي كادة (٥) ويعاد ترقيم المواد (٥ و ٦) منه برقم (٧ و ٦) :-

٥ - يسري هذا النظام على اطباء الحكومة البيطريين المعينين برواتب شهرية او بقعود او بالاجرة اليومية على اساس مقدار الراتب الاساسي فيما لو صفوا شريطة ان تسمح بذلك التخصيصات المرسودة لهذه الغاية ويجدد الراتب الاساسي بعد تزويد رئيس ديوان الموظفين بالاوراق الثبوتية التي تثبت المؤهلات والخبرة والاستئناس برأيه وفي حالة وقوع خلاف حول تحديد الراتب يحال الامر الى رئيس الوزراء مع بيان اسباب الخلاف .

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع	وزير	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون
وزير المواصلات/برق وبريد بالوكالة	المالية	ثلاثة الوزراء ووزير العدل بالوكالة
وصلي التل	عز الدين المقي	عبد الوهاب المجالي
وزير الداخلية	وزير	وزير
لشؤون البلدية والقروية	الصححة	التربية والتعليم
قاسم الرغايوي	احمد ابو قوره	
وزير	وزير	وزير المواصلات
الاشغال العامة	الاقتصاد الوطني	ميناء طيران سكك
يحيى الخطيب	حاتم الزعبي	سعيد الدجاني
وزير	وزير	وزير الانشاء والتعمير ووزير الشؤون
الاعلام	الزراعة	الاجتماعية والعمل بالوكالة
عبد الحميد شرف	اسماعيل حجازي	نصفت كمال
		اكرم زهير

هكذا من الأصول